

الوضعية الخامسة : الاختيارات الكبرى لبناء الدولة الجزائرية

التعليمات : البناء السياسي - الداخلي

- الخارجي

- البناء الاقتصادي, الصناعي, الزراعي و المالي.

- البناء الاجتماعي الثقافي.

الإشكالية : لأن الإستعمار الفرنسي كان شاملا لكل مجالات الحياة، فإن ما ورثته الجزائر المستقلة و في جميع المجالات كان ليبقي الجزائر أسيرة مستعمر الأمس. لهذا عملت الدولة على إقامة بناء وطني شامل يبرز استقلاليتها و يجسد كينونتها و سيدتها بلا تبعية للغير.

- أبرز مختلف جهود الدولة الجزائرية المستقلة في هذا البناء الشامل.

أولا : البناء السياسي: تمثل في إقامة مقومات الدولة السياسية.

أ - داخليا:

- 1 إقرار النظام الجمهوري كأسلوب حكم وفق المبادئ الإسلامية، وتبني فكرة الحزب الواحد (ح.ج.ت.و) لظروف تاريخية و سياسية و اجتماعية.
- 2 اختيار الرئيس يتم بالانتخاب المباشر العلني فكان أحمد بن بلة أول رئيس للدولة عام 1963، خلفه بومدين عام 1965 ثم الشاذلي بن جديد عام 1979 ثم على التوالي محمد بوضياف، علي كافي و اليمين زروال و أخيرا عبد العزيز بوتفليقة من 1999 لغاية اليوم.
- 3 إصدار موانيق للدولة : الميثاق الوطني الأول/ ميثاق الجزائر 1964 و الميثاق الوطني الثاني عام 1976 و قد جرى إثراؤه عام 1986 في فترة حكم الرئيس بن جديد و إصدار دساتير/ دستور الجزائر 1963 – الدستور الثاني 1976 و دستور 1989 الذي به تدخل الجزائر مرحلة التعددية الحزبية و إنشاء المجلس الدستوري، و إصلاح المنظومة القضائية وفق مبادئ الهوية.
- 4 تأسيس مجلس الثورة و العمل على استكمال بناء مقومات الدولة، كالتنظيم الإداري وفق مبادئ اللامركزية و التوازن الجهوي، و تأسيس المجالس المنتخبة/ المجلس البلدي، الولائي و الوطني المدعم في 1990 بمجلس الأمة.

5 تصفية المشاكل الحدودية مع الدول المجاورة/ الحدود الغربية مع المغرب، و الحدود الشرقية مع كل من تونس و ليبيا و ذلك فق مبادئ القانون الدولي المتعلق بهذا الخصوص و استكمال مقومات السيادة الترابية بجلاء آخر جندي فرنسي من قاعدة المرسى الكبير عام 1968 في عهد الرئيس بومدين.

ب خارجيا: إيفاء منها لمبادئ ثورتها المباركة و نداء نوفمبر 1954 و إيفاء منها بالتزاماتها الدولية كدولة ذات سيادة فإنها -أي الجزائر- تسعى دوما إلى إيجاد سبل و آليات لتعزيز السلم و الأمن العالميين و الرفاه لجميع الشعوب دون تمييز في العرق أو درجة القوة و الضعف؛ و لتبشّر دورها الريادي ارتأت أن يكون لها موقع يسمع منه صوتها و من ذلك انضمت إلى جميع المنظمات الدولية و القارية و الإقليمية و الجهوية. فانضمت إلى الأمم المتحدة عام 1962 و دافعت من خلالها :

1 -تعزيز السلم العالمي و الدفاع عن مبادئ المنظمة الخاصة بوحدة التراب، وحدة الوطن و عدم التدخل في الشؤون الدول الداخلية.

2 - المناداة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قوامه مراعاة مصالح و طموحات الشعوب و الأمم الضعيفة لا لصالح الدول القوية، أي إقامة توازن بين مصالح الدول المتقدمة و الدول المتخلفة فيما كان يعرف سابقا بعالم الشمال و عالم الجنوب كان هذا الطرح عام 1976 و من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة.

و إيماننا منها بمبادئ حركة عدم الانحياز (سابقا) فإنها كانت ضمنها و تعمل بلا كلل لدعم جهودها - أي الحركة- و قد تبلورت هذه الجهود في استضافتها لمؤتمر الحركة عام 1973 و به تسلمت رئاسة الحركة إلى عام 1976 و ما تلاه من قرارات و توصيات التزمت بها الجزائر قبلا و بعدا.

راجع الجدول الآتي: جدول لأهم المؤتمرات و القمم التي احتضنتها الجزائر قبل 1989

اللقاء أو المؤتمر	تاريخ انعقاده
1 - المؤتمر السادس لمنظمة الوحدة الإفريقية (سابقا)	1968/09/16-13
2 - اجتماع الدول المصدرة للبترول (أوبيك)	جوان 1970
3 - القمة السادسة للجامعة العربية	أكتوبر 1973
4 - المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز	1973
5 - ندوة مجموعة 77 (السبعة و السبعين)	1975

جوان 1988	6 - القمة الخامسة عشر (15) للجامعة العربية
-----------	--

ثانيا : البناء الاقتصادي

نظرا لأن البنية الاقتصادية -فضلا عن كونها هشة للغاية- الموروثة عن العهد الاستعماري، كانت كل آلياتها مرتبطة بالدولة المستعمرة، و نظرا لأن الجزائر المستقلة أرادت أن تحرر اقتصادها من و عن أي تبعية أجنبية، فإنها -أي الجزائر- ارتأت أن تقيم بنية اقتصادية على أسس وطنية صرفة، و تبنت لهذا الغرض إستراتيجية ذات محاور رئيسية و يمكن إبرازها على الشكل التالي:

أسس و محاور الإستراتيجية الاقتصادية :

1 - التصنيع: كان الغاية منه إقامة اقتصاد حر على اعتبار أنه -أي التصنيع- المنفذ الذي يبقى الجزائر مستمرة على تبعيتها للأجنبي؛ و عليه فإن الدولة الجزائر التصنيع في أولى أولويات البناء الاقتصادي لغايات عديدة منها :

أ - عصرنة الاقتصاد الوطني بإحداث تغيير جذري في بنيته و آلياته تحقيقا لطموحات التنمية الشاملة التي تتكامل و تتضافر فيها مختلف الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الإنتاجي.
ب -الرفع من مستوى معيشة السكان عن طريق فرص العمل المتاحة و التي ستساهم في التخفيف من حدة البطالة من جهة، و ترقية المستوى المعيشي بفضل إعادة توزيع الدخل الوطني من جهة أخرى.

ج- إقامة بنية و أنشطة تصنيعية في مختلف مناطق الوطن تتماشى مع موارد كل منطقة و الكثافة السكانية بها، و وفق ما تقتضيه الأولويات، حتى يمكن التخلص نهائيا من البنية المورثة -مع هشاشتها- و القائمة أساسا على ما يخدم مصالح المستعمر و فقط.

هـ- تدعيم الاستقلال الوطني (الاستقلال السياسي) بالاستقلال الإقتصادي، و تحريره من هيمنة احتكارات الشركات الأجنبية.

و الواقع إن تحقيق هذه الأهداف في مجال التصنيع يستوجب أولا و قبل كل شيء، وضع الدولة على ثروات الوطن و استرداد و استرجاع سيادتها عليها.
2 - استرداد السيادة الوطنية على الثروات: لقد تم هذا عن طريق حركة تأميمات واسعة لكل الموارد و وسائل الإنتاج (محروقات، مناجم، مؤسسات) :

أ - فأُتمت المناجم عام 1966 بموجب قرارات ماي، و إنشاء شركة سوناريم لإدارة و استثمار هذه المناجم المؤممة.

- ب - تأميم المحروقات بموجب قرارات 24 فيفري 1971 الغاز الطبيعي تأميما كلياً و البترول حددت فيه مساهمة الشركات الفرنسية بنسبة 49% ثم جاءت قرارات 12 أفريل التي بموجبها استردت الجزائر سيادتها التامة على المحروقات و أسست لهذا الغرض شركة سوناطراك التي تتولى بفرعها جميع العمليات (بحث- تنقيب- استخراج- نقل- توزيع).
- ج- تأميم المؤسسات الصناعية التابعة لشركات أجنبية بموجب قرار جوان 1968.
- 3 - الفلاحة : هي الأخرى أدخلت عليها الدولة تغييراً جذرياً في كل آلياتها الملكية العقارية و الوسائل و كذا حياة الفلاح نفسه في أسلوب تفكيره و أسلوب معيشته، و بهذا أوجدت الدولة نمطاً زراعياً وطنياً حديثاً، إلى جانب النمط التقليدي.
- و الواقع أن ما قامت به الدولة في قطاع الفلاحة بكل أنشطتها المختلفة هو: إصلاح شامل للقطاع و يتجلى هذا في :
- أ - تحديث قطاع الإنتاج الفلاحي بإدخال فنيات و أسس جديدة تنظمه و تنظم المصالح المرتبطة به.
- ب - تطبيق سياسة الإصلاح الزراعي انطلاقاً من :
- قانون التسيير الذاتي/ مارس 1963.
 - المزرعة المسيرة ذاتياً.
 - الثورة الزراعية 1971 التي شملتها قوانينها.
 - تحديد الملكيات الزراعية للمالكين الكبار.
 - تحديد عدد رؤوس الماشية للموالين الكبار.
 - تأميم آبار المياه (الغرض منه الاستفادة الجماعية) و بناء القرى الاشتراكية.
 - المستثمرات الفلاحية عام 1987 و هي في حقيقتها إعادة هيكلة لأراضي الثورة الزراعية و بعض المزارع المسيرة ذاتياً.
- و يدخل في هذا الإصلاح الشامل تنظيم قطاع الصيد البحري و العناية به.
- 4 - و كما سعت إلى تحرير القطاعات الاقتصادية فإنها مالياً جزأت القطاع المصرفي و تنظيمه تدريجياً و تصفيته من كل ما ورث عن المستعمر بدأً ب:
- أ - سك العملة الوطنية الدينار، من طرف البنك المركزي الجزائري و ذلك في 1 جانفي 1963
- ب - إنشاء الصندوق الوطني للتنمية في أفريل 1963.
- ج- إنشاء البنك الوطني الجزائري في 13/06/1966.
- د- إنشاء القرض الشعبي الجزائري في 29/12/1966.

- هـ- إنشاء البنك الخارجي الجزائري (التداول بالعملة الصعبة) في أكتوبر 1967
- و- إحتكار قطاع التأمينات (مرسوم 27 ماي 1966) من طرف الدولة، وتولي شركتي :
- الشركة الجزائرية للتأمين.
 - الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين.
- 5- تجاريا : كانت التجارة الخارجية في سنوات الإحتلال و إلى ما بعد سنوات الإستقلال الأولى مرتبطة إلى حد بعيد بالدولة المستعمرة وفق الإطار القانوني القائمة عليه.
- غير أن الدولة الجزائرية فيما بعد سنوات الاستقلال الأولى ارتأت أن تؤسس له استراتيجية خاصة بتجاريتها الخارجية و وفق ما يخدم مصالحها الخاصة.
- تأمين التجارة الخارجية، تنويع المبادلات التجارية (فلا تتوقف عن تصدير منتج واحد، كما لا تعتمد على سوق واحدة في تعاملها التجاري)، و إنشاء "الديوان الوطني للتسويق" فيما بعد "الديوان الوطني للتجارة".
 - داخليا : دعمت الدولة تجاريتها الداخلية عن طريق :
 - ترقية المواصلات : طرقا و وسائل (الشاحنات).
 - إقامة أسواق داخلية كبرى على المستوى كل ولاية و مدينة بكل ما يلزم من متطلبات و هكذا حررت الجزائر تجارتها الخارجية و دعمت بهذا تحرير إقتصادها كليا.
- ثالثا : البناء الاجتماعي و الثقافي :
- 1 - الاجتماعي : ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعاً اجتماعياً أقل ما يقال عنه أنه "أشد مأساوية" فهناك الفقر، الأمراض، البطالة...
- أ - فللقضاء على الفقر عملت الدولة على إحداث مناصب عمل يتوفر بها المواطن على لقمة العيش بكرامة و شرف، و قد قدم صندوق الأمم المتحدة في السنوات الأولى تموينا غذائيا دام لسنوات لأجل القضاء على ظاهرة الفقر.
- ب - و للقضاء على الأمراض تبنت الدولة مبدأ "العلاج المجاني" و أقامت هياكل صحية كبرى،مستشفيات و مستوصفات غطت كل المدن الجزائرية بكل المستلزمات المادية و البشرية.
- ج- و للقضاء على ظاهرة البطالة، كثفت من إنشاء مؤسسات صناعية و خدماتية منحت بها فرص عمل لمئات الآلاف من البطالين.

- 2 - الثقافي : عشية احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 كانت نسبة المتعلمين تتجاوز 80% من المجتمع الجزائري، و غداة خروجها كانت نسبة الأمية تتجاوز 80% إذا علمنا أن علمنا أن لسكان البوادي و الأرياف يشكلون 70%, 80% من المجتمع !!.
- هذا هو واقع الوضع الثقافي في الجزائر قبل الإحتلال و بعده.
- و لحاجة البلاد إلى تنمية اقتصادية لابد من إقامة تنمية بشرية قبلًا.
- غير أن الواقع و الظروف و الطموحات جعلتها تجعل التثمينات متواكبتين و في الآن نفسه .
- و من ذلك عملت على :
- أ - تعليم التعليم و مجانيته، حتى تتاح لكل طفل و شاب جزائري الحصول على أقصى مستوى من المعرفة تتيح له به مكانة لائقة في المجتمع .
- ب - تقريب المؤسسات التعليمية من الدارس (مدارس ابتدائية، م تكميلية، م ثانوية، معاهد، جامعات...) مراكز التمهين و التكوين المهني.
- ج- أن يكون نظام التكوين متطابق و أهداف التدريس بغية رفع مستوى المعلمين سواء الممارسين لنشاطهم التعليمي أو المتكويين على حد سواء.
- د- محاربة ظاهرة الأمية خاصة في أوساط كبار السن بإنشاء "المركز الوطني لمحو الأمية" و مراكز للتعليم عن بعد لأولئك الذين لم تسمح لهم الظروف لإتمام دراساتهم و في مختلف المستويات (متوسط، ثانوي) هذا علاوة عن الدور الذي قامت به المساجد في هذا المضمار، و كذا وسائل الإعلام.
- هـ- العناية بالتراث الثقافي للمجتمع من خلال وسائل الإعلام و دور النشر، و إحياء الأسابيع الثقافية و أمسيات و منتديات فكرية لإحياء و تجديد التراث القومي، مع تطوير وسائل نشر هذا التراث سمعية كانت أو بصرية.
- و- الاهتمام بالمكتبة كونها المصدر الأول للثقافة و التعلم فانطلاقا من المكتبة الوطنية عممت نشر المكتبات على مستوى الوطن. فمن مكتبات ولائية إلى مكتبات بلدية، مكتبات جامعية، و لا تخلو مدرسة أي كان الطور الذي تنتمي إليه؛ علاوة على المراكز الثقافية هذه المكتبات مزودة بآلاف و عشرات الآلاف من الكتب و هي شتى صنوف المعرفة، و في تجدد مستمر.
- و لاهتمام الدولة الكبير بهذا الجانب أسست "الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1966".